الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الخميس
٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

## محضر حرفي للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.15
7 November 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

٩١-٦١٥٥١ ١٩٥٤ز(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

بنود جدول الاعمال ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد نداي (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود باسم وفدي أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى ، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل . كما أهنئ سائر أعضاء هيئة المكتب . ويشاطر وفدي أسرة السفير غارسيا روبليس أحزانها ويتقدم لحكومة المكسيك وشعبها بالعزاء الخالص .

إن التطور السريع في الاحداث وفي العلاقات الدولية والسياسية والعسكرية في الوقت الحاضر يعتبر ظاهرة معقدة تقلب رأسا على عقب الافكار الراسخة والمؤسسات وأساليب العمل ، وتفرض علينا من الآن فصاعدا استخدام نهج جديد في التفكير في شؤون العالم وإدارتها .

إن حرب الخليج جعلتنا نتذكر مرة أخرى بأن القضية ليست محاولة جعل الحرب شيئا خارجا على القانون بل التخلّي عن الحرب ، التي يجب ألا تظل على حد تعبير كلوسيفيتش "استمرارا للسياسة بوسائل أخرى" ، والاستعاضة عنها بالسياسة ذاتها باعتبارها أداة للحوار .

ومن البديهي أن تغيُّر طبيعة الحرب يستدعي تغيير طبيعة عقليتنا ومفاهيمنا ونظرياتنا فيما يتصل بشتى أنواع الخصومات . لذلك ينبغي علينا أن ننعم النظر مرة اخرى في مفاهيم الامن ، وأن نستعيض عن الردع بمنع المراعات وبالتسوية السلمية للنزاعات ، وأن نستعيض عن توازن القوى الذي كنا نحرص عليه ونعتبره شيئا لا يمس بالامن الجماعي ، وأخيرا أن نقبل نزع السلاح العام والكامل .

وفي هذا الصدد ، رحّب وفدي بالمبادرتين الانفراديتين للرئيسين بوش وغورباتشوف بشأن إجراء تخفيضات في الاسلحة النووية الاستراتيجية ، والإعلان عن إجراء تخفيضات في القوات التقليدية التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلسي في أوروبا . ولكننا نناشد الدولتين العظميين أن يعجلا بالتصديق على معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) وأن يسارعا الى إبرام اتفاق بشأن إزالة جميع القذائف التسيارية البرية والبحرية العابرة للقارات .

وستسهم هذه الموافقة الإيجابية دون شك في تخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية وفي بناء الثقة . ولكن يتحتم علينا أن نلاحظ أن تلك التخفيضات ، إذ تُجرى في سياق توازن القوى القديم ، قد تركت الفرضيّات الاساسية دون مساس ، ووطدت عملية تحديد الاسلحة بدلا من نزع السلاح الكامل والعام تحت رقابة دولية فعّالة تمارسها الامم المتحدة .

وعلى الرغم من إحراز تقدّم في هذا المضمار ، فإن الاستجابات اللاإرادية المعهودة في العالم القديم المتسم بالنزعة العسكرية وشهوة السلطة لا تزال تغذّي الخلافات الجادة بشأن العديد من مسائل نزع السلاح ، ولم تتخذ الدول العسكرية الرئيسية حتى الآن أي إجراء شامل يبشّر بتحقيق نزع سلاح حقيقي عام وكامل . والواقع انه على الرغم من إجراء تخفيضات في القوات العسكرية لبعض البلدان ، لا يتجلى أي تصميم حقيقي على تحويل صناعات إنتاج الاسلحة الى الاغراض المدنية . كما أن المجمع العسكري الصناعي ، الذي هو الآن أفضل حالا مما كان عليه في أي وقت مضى ، ينزع الى إعادة تشكيل أوضاعه على أساس مفهوم الامن القائم على اتخاذ موقف دفاعي . وفي سياق

هذا المنطق ، ما زال انتاج وتطوير الاسلحة التقليدية والنووية مستمرا ، جنبا الى جنب مع انتشار ونقل الاسلحة من كل الانواع والطرز .

وما زال انتشار الاسلحة النووية يشير القلق تماما وكذلك قلة التفاوض على جوانب معينة من سباق التسلح وعلى الاسباب الكامنة وراء هذا السباق ، كما في حالة الاسلحة الكيميائية التقليدية ، والاسلحة النووية البحرية ، والنفايات النووية والتكسينية ، والحد من انتاج الاسلحة .

وعلاوة على ذلك ، ما زال تنفيذ نظام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية مثار خلاف ونقاش فيما يتعلّق بتطبيقات التكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية ، وبالوقف الكامل للتجارب النووية . وعن المسألة الاخيرة ، فإن إخفاق المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي عقد في جنيف في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قد كشف عن غياب الإرادة السياسية اللازمة لإبرام معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية .

إن أفضل سبيل لوقف انتشار الاسلحة النووية وتعزيز الثقة يتمثّل في وقف التجارب النووية ، وهذا من شأن أن يكسر بلا جدال الحلقة المفرغة للردع الموثوق به ، والتحسين النوعي المستمر للاسلحة . وفي حين أن زيادة الدقة تؤدي الى زيادة التعويل على الردع ، فإنها تسبب أيضا سباقا للتسلح في أخبث صوره ، سباق لتسلح يتعذّر السيطرة عليه بسبب تكويناته المصغرة . وما من إجراء للتحقق أو لبناء الثقة سيكون قابلا للتنفيذ في الوقت الحالي بسبب طبيعة التسلح وخصائص الاسلحة التي تتغير الآن بسرعة فائقة .

ومن ثم يطالب وفدي بوقف جميع التجارب النووية وحظرها الكامل . ونحن نشجّع الدول النووية على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووية حتى وإن كانت لا تهتم إلا بالتطبيقات السلمية . ونحن نرحب بانضمام تنزانيا وزامبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار النووي ، ونحيط علما بإعلان الصين وفرنسا عن اعتزامهما الانضمام الى هذه المعاهدة . ويحدونا الامل في أن تُخضع جنوب افريقيا عما

قريب جميع منشآتها ومواداها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى يمكن جعل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية في وقت قريب .

وفيما يتعلّق بالانتشار الجغرافي للاسلحة النووية البرية او البحرية خارج الاراضي الوطنية ، فمن الاهمية بمكان وضع حد لعمليات الوزع هذه لانها تشكّل خطرا على دول العبور والدول المجاورة لها على السواء . ويتعيّن اتخاذ تدابير عاجلة انفرادية او ثنائية او إقليمية لتنظيم الإشارات التي تصدر عن السفن الناقلة للاسلحة النووية أثناء مرورها ، وإشارات الطائرات التي تحمل هذه الاسلحة أثناء تحليقها .

وبالمثل ، فإن اعتبارات الامن الدولي القائمة على التغييرات في نظام الامن ، وفي هيكل القوات وفي النظريات العسكرية تتطلب تفكيك القواعد العسكرية الاجنبية المقامة على اراضي دول اخرى . فالربط بين الإبقاء على هذه القواعد وتعزيز تدابير بناء الثقة يمكن أن يعرقل اعتماد هذه التدابير . إن قيام إدارة شؤون نزع السلاح بدراسة متعمقة لهذا الجانب الهام من جوانب نزع السلاح الذي يتعلق بتعزيز تدابير بناء الثقة ، أمر من شانه أن يزيل الحرج الحالي في معالجة هذا الموضوع ، وييسّر إدماجه داخل الإطار الجديد للعلاقات الدولية .

تعد عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي مصدرا داثما للتوتر والنزاع ، كما أن لها اثرها المزعزع للاستقرار والمدمر الذي يهدد بقاء الدول الفتية والدول الصغيرة ذاته . ولذلك ، فإن الحد من عمليات نقل الاسلحة أو تحديدها على اقل تقدير ، من خلال تعزيز الشفافية ، يمكن أن يؤدي الى زيادة الضوابط في سياسات تصدير السلاح ، والى التقليل من خطر نشوب النزاعات .

وفي هذا الصدد ، يقدّر وفدنا تمام التقدير الدراسة الهامة التي أجراها الامين العام (A/46/301) عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . غير أن الصلاحيات التي وردت في قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ طاء المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، والتي اقتصرت على الشفافية في عمليات نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، ينبغي تكملتها بإجراء دراسات على عمليات نقل الاسلحة النووية ، ومع تسمية البلدان المنتجة والبلدان المتلقية ، وعلى إنتاج الاسلحة وتخزينها ، وطرق ووسائل ممارسة الرقابة الدولية على إنتاج الاسلحة ونقلها ،

وكذلك باعتماد التدابير القانونية اللازمة لرصد عمليات النقل وتوقيع العقوبة على أي انتهاك لتلك التدابير .

إن الاقتراح الداعي الى إنشاء سجل لعمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي لجعلها أمرا معلوما للرأي العام اقتراح يثير الاهتمام ، وهو يتماشى مع موقف وفدي بشأن هذه المسألة . إن هذا السجل يمكن أن يؤدي ، بالإعلان عن عمليات نقل الاسلحة وزيادة الشفافية ، الى زيادة التحكم في سياسات تصدير الاسلحة ، ويخلق مزيدا من الثقة .

بيد أن فكرة السجل قد طرحت بالفعل في عصبة الامم في عام ١٩٣٥ في شكل حولية . لكن الجدل الذي ثار حول مفهوم هذه الحولية ومضمونها جعل من المتعذر تحقيق النتائج المرجوة ، ومن ثم لم تتوقف إعادة التسلح مما ادى الى الحرب العالمية الثانية .

لذا ، إذا ما أريد اليوم إنشاء سجل فيتعيّن أن يكون هذا السجل غير تمييزي أن يكون مؤديا الى بناء الثقة . وإذا ما كان له أن يحقق ذلك فيجب أن يتضمن عددا من المجالات تضم الإنتاج والتخزين وعمليات النقل وبيان الوجهة النهائية للاسلحة وما الى ذلك . ويجب الا يقتصر هدف هذا السجل على مجرد الشفافية بغرض تقييد عمليات نقل الاسلحة ، ولكن يجب أن يتضمن أيضا تحديد إنتاج الاسلحة ذاته .

من الضروري أن نتناول إنشاء هذا السجل الدولي لعمليات نقل الاسلحة بقدر من الحيطة وذلك بالدراسة الجادة للاهداف والسياق والنصوص وبطبيعة الحال ، للمبرر الذي يبنى عليه هذا العمل .

ويمكن أن يكون السجل موضوع تقرير خاص يقدمه الامين العام الى الدورة السابعة والاربعين ، ويجب أن يستفاد في إعداد هذا التقرير من دروس المحاولة الاولى لإنشاء مثل هذا السجل ، مع إيلاء الاعتبار اللازم لدرجة تطور الاسلحة الجديدة ووضع وسائل صارمة لمراقبة دقة السجل المقبل .

وفي نفس الوقت ، وبغية تحقيق نزع سلاح فعّال لا يرمي فقط الى مجرد تثبيت مستويات الاسلحة لكن أيضا الى القضاء التدريجي عليها ، يمكن تشكيل لجنة دولية معنية بإنتاج الاسلحة وتصديرها ، تحت إشراف الامم المتحدة ، لوضع حصص سنوية للإنتاج على أساس الاوضاع المحددة للبلدان والمناطق ، وتحديد سياسة مشتركة لمبيعات الاسلحة .

إن الرقابة الدولية على إنتاج الاسلحة وإنشاء سجل فعّال سيفضيان في نهاية المطاف الى القضاء على الاتجار غير المشروع في الاسلحة وتعزيز الثقة فيما بين الدول . ويمكن إنشاء آليات وطنية للرقابة تكون مكملة للنظام الذي ينشأ على الصعيد الدولي .

إن مالي ، في انتهاجها لسياستها الخارجية ، تولي - بالنسبة للجوانب المتعلقة بنزع السلاح - أهمية خاصة للبعد الإقليمي لنزع السلاح وللعملية الإقليمية لتعزيز تدابير بناء الثقة . ففي الواقع ، يشكّل اليوم نزع السلاح الإقليمي والرقابة على عمليات نقل الأسلحة الدولية أمرين ذوي أولوية في افريقيا الغربية ، التي تعاني من صراعات وتوترات شتى . إن آليات تسوية النزاعات والتحكم فيها مثل لجنة الوساطة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (اكواس) واتفاق عدم الاعتداء والمساعدة في الدفاع ، الخاص بالدفاع عن الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا وتوغو لم تنجح حتى الآن في التحكم على نحو كاف في الصراعات . إن تدخل فريق الرصد التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الاكوموغ) في أول عملية الوساطة وصيانة السلم في دول غرب افريقيا في ليبريا يجب أن تدعمه تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تسهم في تخفيف خطر التصعيد .

لذا ، من الضروري السعي الى إيجاد طرق أكثر فعالية لمعالجة الأزمات ، على أن تراعي - بطبيعة الحال - الظروف والمتطلبات الإقليمية الخاصة . وهنا يود وفد بلادي أن يتقدم بالتهنئة الى إدارة شؤون نزع السلاح على عملها البارز وأنشطتها في العديد من حلقات العمل التي تقوم بتنظيمها للمسؤولين العسكريين والمدنيين . إن تنظيم حلقات عمل بمشاركة موظفين عسكريين ومدنيين وممثلين للبلدان المنتجة للأسلحة سييسر بالتأكيد تعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين الدول ، وإنشاء آليات إقليمية لنقل الأسلحة عن طريق إبرام اتفاقات نزع سلاح إقليمي وانتهاج سياسات دفاع غير عدوانية . وهكذا ، فإن تعزيز القدرة التنفيذية لإدارة شؤون نزع السلاح ، في الوقت الذي تتجه فيه المؤسسات والسياسات في بلدان عديدة الى المزيد من الديمقراطية ، سيمكننا من ضمان توجيه أفضل للرأي العام الدولي بالنسبة لعملية نزع السلاح على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي .

ويالها من مفارقة عجيبة أن نرى أن افريقيا التي ليست لديها صناعة أسلحة والتي لا تعود عليها أية فائدة ولو ضئيلة من أوجه التقدم التكنولوجي العسكري تعاني ، مع ذلك ، من أوجه الدمار التي تسببها الأسلحة وتخصص للتسلح مبالغ كبيرة من

الاموال اللازمة لتنميتها . ومن الواضح أن أولئك الذين يُدخلون أدوات الموت الى افريقيا لا يفهمون الصلة بين نزع السلاح والتنمية .

ومع ذلك ، إذا كان نزع السلاح يرمي الى كفالة السلم ، فإنه لا يمكن أن يكون فعّالا حقا ما لم يأخذ في الحسبان البعد الإنساني للتنمية ، وهذا البعد يعنى الحق في الحياة وفي الامن وفي حماية البيئة .

وفي هذا الصدد ، يمكن للمبالغ التي توفّر نتيجة لنزع السلاح أن تعود بالنفع على افريقيا وذلك بتخفيف حدة الديون الناجمة عن شراء الاسلحة وبإعادة توجيه الموارد البشرية المكرّسة الآن للصناعات العسكرية صوب العديد من الانشطة المتصلة بالتنمية وصوب حماية البيئة . فهذا وحده هو الذي يمكّننا من القضاء على الفقر والجهل والتخلّف وتجنّب زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي على النطاق العالمي .

إن الثورة الاجتماعية والديمقراطية التي تجتاح العالم اليوم هي دليل لا يدحض على انه جار تشييد صرح حقيقي للسلم فالشعوب الحرة لم تعد ترتضي بسيطرة الاسلحة . ففي الماضي كانت هناك فتاة صغيرة تصرخ ألما من حروق النابالم وتجهر بكرهها للاسلحة ، بينما يشعل "يان پالاخ" النار في نفسه أمام الدبابات . وفي خضم اضطرابات أيار/مايو ١٩٦٨ كتبت يد مجهولة بخط مهزوز على أحد الجدران الباريسية الكلمات التالية "أسرع الركض أيها الرفيق فالعالم القديم يتعقبك" .

واليوم ، يمكن لأي شعب حر أن يجعل الدبابة تستخدم كمنبر لإنسان غير مسلح ليعلن من فوقها تسبيحه بالحرية ، وبذلك يمكن الامل في ألا تصبح الاسلحة بعد الآن أدوات للسياسة الداخلية أو الدولية .

يتعين علينا أن نعدل عن الحرب . فهذا هو التحدّي الكبير الذي يواجهنا . والفرص والعلاقات الجديدة التي تنبثق اليوم يجب أن تمكنا من أن نقطع الصلة بنظم العالم القديم ونستبدلها بمؤسسات ومعتقدات تفضي الى السلم والتضامن والإخاء .

السيد ماموند (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتقدّم إليكم - سيادة الرئيس - بتهانئ وفد أفغانستان الحارة على انتخابكم بالإجماع ، ذلك الانتخاب الذي تستحقونه عن جدارة ، لإدارة أعمال هذه اللجنة الهامة .

إن خبراتكم الثرية وكفاءتكم العالية في قضايا الأمن ونزع السلاح يوفران لنا خير دواع للاطمئنان الى نجاح عمل اللجنة الاولى في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . ونحن على ثقة تامة من انه بقيادتكم القديرة ستكون أعمال اللجنة الاولى - التي برزت فيها روح جديدة للتعاون والتفاهم في مجالي نزع السلاح والأمن - أعمالا مثمرة .

كما أود أن أسجل تقديري للعمل النشط الخلاق الذي اضطلع به سلفكم السفير رانا ممثل نيبال .

إن مسألة الحفاظ على السلم وتشجيع نزع السلاح متأصلة في عقول كل شعوب العالم . إن الدفاع عن السلم وإزالة الأسلحة التدميرية من كل القارات لم يعد مسؤولية عامة وجماعية فقط . بل إنه أصبح مسؤولية فردية كذلك لكل سكان كوكبنا .

ومن الواضح إننا لن ننجح في حل أي من مشاكل العالم ، ما لم نحسم ، أولا وقبل كل شيء ، المسائل المتعلقة بالحرب والسلم ونزع السلاح والتعاون السلمي . ومن ثم ، فإن الأوضاع والعوامل التي يمكن أن تفضي الى حل المشاكل العالمية الاخرى تتوقف على المقررات والتدابير التي تتخذ وتنفذ لحل مشاكل نزع السلاح .

إن هناك إجماعا عاما على أن المناخ الدولي قد تحسن . فقد انتهت حقبة الحرب الباردة . وتمضي العلاقات الدولية الآن في مسار جديد . وقد أوجد هذا المسار الجديد حالة نوعية جديدة في مجال الحد من الاسلحة وخفضها . وكان التوقيع على اتفاق ستارت بشأن خفض الاسلحة الاستراتيجية في تموز/يوليه الماضي تتويجا لاعمال استغرقت ما يقرب من عشر سنوات . كما جرى اتخاذ خطوات كبرى على طريق نزع السلاح وتم التوقيع على معاهدات هامة للحد من الاسلحة . وقد هيأت هذه التطورات أسسا واعدة لنزع السلاح على الصعيد العالمي ولإحلال سلم دائم . غير أن هذه التطورات إن لم تقترن بخطوات أخرى تتفق مع مطالب عصرنا ستحجبها غيوم الارتياب .

إننا نرحب بالتدابير التي أعلنها مؤخرا الرئيس بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر والرئيس غورباتشوف في ٥ تشرين الاول/اكتوبر بشأن اجراء تخفيضات كبيرة في ترسانتي بلديهما النوويتين ، ونرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات السوفياتية الامريكية المتعلقة بنزع السلاح ، غير أننا نعتقد أن مما يتسم بأهمية كبرى إحراز تقدم في كل جوانب العلاقات بين الدولتين العظميين والتوصل الى فهم مشترك لسبل حل المشاكل الإقليمية والمشاكل الاقتصادية والانسانية الرئيسية . وهذه العوامل كلها قد هيأت ظروفا مؤاتية لتحسين الحالة الدولية بوجه عام ولتعزيز وتوسيع التعاون الدولي لصالح جميع الاطراف المعنية .

إن الامن لن يرسخ أو يتوطد إلا اذا كان أمنا عالميا غير مجزأ . فليس بمقدور أي بلد أن يبني لنفسه جزيرة من الامن والازدهار في ركن من أركان العالم ويحيطها بجدار من القذائف بينما يكون سائر العالم مشتعلا بنيران الحرب . ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأننا ينبغي ألا نعطي مفهوم الامن طابعا مزدوجا عن طريق تقسيم العالم الى بلدان حائزة للاسلحة النووية وبلدان غير حائزة لها .

إن أفغانستان تؤيد تأييدا تاما جميع المبادرات الرامية الى إقامة نظام شامل للامن الجماعي . ويتمثل جوهر هذا النظام في استئصال التهديد والابتزاز النوويين ، وازالة خطر المواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، وتضييق الفجوة الواسعة التي تفصل البلدان المتقدمة عن البلدان

النامية ، وإيجاد توازن في المصالح الاقتصادية بين جميع الدول استنادا الى القيم الانسانية والمعايير المقبولة للقانون الدولي ، ثم بناء ثقة متبادلة في نهاية المطاف .

والامم المتحدة ، بوصفها منظمة عالمية لها كلمتها الموثوقة النافذة ، محفل هام يمكن الإعراب في إطاره عن الشواغل الجادة التي تساور البشرية ازاء امكانية اندلاع حرب أخرى في هذه الحقبة الزاخرة بالاسلحة النووية . كما أصبحت الامم المتحدة في الوقت ذاته محفلا هاما لتقييم المشاكل المتعلقة بالحرب والسلم والامن على الصعيد العالمي ، وقد نجحت الامم المتحدة لحسن الحظ في تحقيق انجازات قيّمة فيما يتعلّق بتعزيز الفهم المشترك لهذه القضايا .

ونعتقد أن التقدم الذي أحرز في مجال العمل المتعدد الاطراف يبعث على الارتياح بوجه خاص . ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، التي جرى التوقيع عليها في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، صك يوجد توازنا مستقرا وآمنا للقوات المسلحة والاسلحة والمعدات التقليدية في أوروبا عند مستويات أكثر انخفاضا الى حد كبير من المستويات التي كانت سائدة في الماضي . وتلوح فيما يبدو امكانية طيبة لعقد اتفاقات بشأن القوات المسلحة التقليدية في مناطق أخرى من العالم .

ونحن نعتقد أيضا أنه ينبغي بذل قصارى الجهد لمنع وزع الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي . فالفضاء ينبغي ألا يستكشف أو يستغل إلا للاغراض السلمية لمنفعة جميع البلدان ولصالح صون السلم والامن الدوليين .

كما يعتبر انتشار الاسلحة النووية الى بلدان غير حائزة لها سببا رئيسيا آخر لعدم الاستقرار في العالم . إن ظهور ما يسمى بالدول النووية الصغرى تهديد خطير للسلم والامن والاستقرار في المناطق المختلفة وللعالم بأسره أمر ينطوي على عواقب يتعذر التنبؤ بها . إن بعض الامم تملك الآن هذه الاسلحة ، وينبغي ألا يتجاهل المرء أن هناك عددا من الدول غير النووية التي تقف على عتبة انتاج الاسلحة النووية ، وخاصة عن طريق استعمال البلوتونيوم .

وجمهورية أفغانستان ، بوصفها من الموقعين على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، تناشد جميع بلدان العالم أن تلتزم باحكام هذه المعاهدة . ونحن نرى أن المعاهدة ستصبح عاملا يسهم في تيسير الاستعمال السلمي للتكنولوجيا النووية لصالح الجنس البشري وعنصرا يحول دون انتشار هذه الاسلحة الى البلدان الاخرى .

وينبغي أن نستخدم جميع الوسائل المتاحة لتحقيق نزع السلاح وإقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية . وبلدي يؤيد تاييدا تاما المساعي الرامية الى منع انتشار الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، وانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، وازالة الاسلحة النووية من القارة الاوروبية ، وجعل افريقيا قارة خالية من الاسلحة النووية . كما أن الجهود الرامية الى تحويل جنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا الى منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية ، والى إنشاء مثل هذه المنطقة في شبه الجزيرة الكورية ، جهود فائقة الاهمية ستسفر عن إقامة نظام أمني موثوق به وعن تعزيز النظام الدولي الرامي الى عدم انتشار الاسلحة النووية .

والتحرُّك العالمي ، الذي يشمل البلدان النامية ، صوب تحرير الموارد الاقتصادية عن طريق نزع السلاح تحرك يكتسب زخما متزايدا . ففي عالمنا المعاصر توجد علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية .

ومن شأن اجراء تخفيضات كبيرة في الانفاق العسكري أن يحرر أموالا هائلة يمكن أن تسهم في حل المشاكل الخطيرة التي تواجه الجنس البشري . ولذا ينبغي الاستعاضة عن نظرية التسلح على حساب التنمية بمبدأ نزع السلاح لصالح التنمية . إننا نؤيد تجميد الانفاق العسكري ثم تخفيضه كيما يتسنى استخدام الموارد المحررة على هذا النحو في الانشطة الانمائية وفي تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي .

ونحن نرى أن إزالة الاسلحة الكيميائية والإشعاعية ، وحظر انتاج واستحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل مهمتان من المهام الاساسية والجادة التي تواجه الجنس البشري .

ونرى أيضا أن من الشروط اللازمة لنزع السلاح ، كما ذكرنا آنفا ، بناء الثقة الدولية ، وخاصة بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين . إن المواجهات والصراعات الإقليمية تترك أثرا سلبيا على مستوى الثقة على الصعيد العالمي . ونحن نتذكر كيف كانت الصراعات الإقليمية تعوق إبان الحرب الباردة أي جهد جاد يستهدف عقد اتفاقات بشأن تقليل الاستعدادات الحربية ، وخاصة الاستعدادات المتعلقة بالحرب النووية . ومن المستحيل تصور أن تفي الدول النووية بالتزاماتها فيما يتعلق بالحد من الأسلحة وتستمر في الوقت ذاته متورطة في مواجهات في مناطق مختلفة من العالم . وينبغي أن نسعى ، واضعين هذه الحقيقة في الاعتبار ، الى إيجاد سبل ووسائل تكفل التوصل الى حلول عادلة وسلمية لتلك المواجهات والصراعات من أجل ازالة بؤر التوتر القائمة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن جمهورية افغانستان قد طرحت دوما ، بوصفها بلدا محبا للسلم ، مقترحات بناءة تستهدف صون السلم والاستقرار في منطقتنا ، وهو أمر يرتبط في رأينا ارتباطا مباشرا بالسلم والأمن الدوليين . ومن بين هذه المقترحات مقترح جمهورية أفغانستان الداعي الى اعتبار البلد مجردا من السلاح . وتجريد أفغانستان من السلاح ينبغي ، بطبيعة الحال ، أن يؤكده مؤتمر دولي والبلدان المهتمة ، بما فيها البلدان المجاورة .

إن أفغانستان لا تهدد أي بلد ولا تريد أن تكون مهددة من أي بلد . إن ما نريده هو أن نعيش في سلم مع جيراننا .

وأخيرا يود وفدي أن يعرب عن شكره وتقديره للأمم المتحدة لدورها البارز في ميدان نزع السلاح ولتوسيعها نطاق التعاون الدولي ليشمل الأهداف النبيلة التي تشكّل حلولا للمشاكل العالمية التي تواجه الجنس البشري .

السيد أوردونيز (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا أوان الزهو والنشوة للذين حلموا طويلا بأن يسود السلم والامن والتنمية على كوكبنا . ولنتذكر أنه منذ عام واحد فقط كان العالم يقف جامدا كمن أصابه الشلل إزاء الاحداث التي كانت تجري على رمال الشرق الاوسط . وكان الكثيرون منا ممن يعانون آنذاك شعورا بعدم الاستقرار ناجم عن مشكلات ليست عسكرية في طبيعتها يخشون أن يتمخض الصراع الموشك على الاندلاع عن اضطراب اقتصادي عالمي شديد يزيد من تفاقم محنة البلدان النامية المنكوبة أصلا .

وفي ذلك الوقت كانت بلادي منكبة على التصدي للآثار التي خلفتها الزلازل العنيفة المدمرة ، والعواصف الهوجاء التي أدت الى حدوث فياضانات اجتاحت الجزء الشمالي من البلاد وعلى مواجهة ما نجم عنها من خسائر مواجهة الفاقة التي ترتبت على الجفاف المتواصل في الجنوب .

وكان التفكير في نشوب نزاع مسلح ، ينطوي خاصة على استعمال أسلحة الدمار الشامل ويستتبع احتمال ظهور أزمة بترولية أخرى ، باعثا بلا شك على الشعور بالانزعاج البالغ . وعندما انتهت حرب الخليج في بداية هذا العام ، تنفس العالم بأسره الصعداء . غير أنه في هذه الاثناء جرت ، ولا تزال تجري حتى يومنا هذا ، أحداث أخرى مثل التوقيع على المعاهدة الخاصة بالقوات التقليدية في اوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في باريس ، وعقد المؤتمر التعديلي لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وعقد الدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح في نيسان/ابريل وأيار/مايو ، والتوقيع على معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) في موسكو في تموز/يوليه ، وإعلان الرئيس بوش في أيلول/سبتمبر عن إجراء خفض في الاسلحة النووية في اوروبا وآسيا ورد الرئيس غورباتشوف عليه بالمثل في أوائل هذا الشهر .

وفي الاسبوع الماضي فحسب ، لاحظنا مع الاهتمام الشديد خبرا مفاده أن الولايات المتحدة في سبيلها الى سحب أسلحتها النووية من كوريا الجنوبية . ولا شك أن هذه الخطوة الجديرة بالترحيب تشجعنا على الامل بأن فجر السلم والوئام سيشرف أخيرا على شبه الجزيرة الكورية . كما أنها ستوفر لنا أيضا فرصة اختبار إمكانية تطبيق سياسة

الشفافية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ولاسيما في منطقتنا الواقعة في جنوب شرقي آسيا .

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة على استعداد الآن لتغيير سياستها التي كانت تقوم على عدم تأكيد أو نفي وجود أسلحة نووية في مرافقها الموجودة في منطقتنا . ويراودنا أمل صادق في أن يحدث ذلك ، إذ أنه سيكون بمثابة تدبير حاسم من تدابير بناء الثقة . ومثل هذا التغيير في السياسة يحقق آمال الأمم المطلة على المحيط الهادئ . وبالنسبة للفلبين يضفي هذا التغيير أهمية خاصة على جهودنا الرامية الى تطبيق ما يدعو اليه دستورنا من العمل على اعتماد وانتهاج "سياسة ترمي الى جعل أراضي الفلبين خالية من الأسلحة النووية" ، على نحو ماجاء في المادة الثانية الجزء ٨ من دستور الفلبين . وبالنسبة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فإنه يعطي قوة دفع لرغبتنا في إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الرابطة .

وفي استطاعتنا نحن وبقية العالم ، في ظل هذه البيئة المتسمة بالشفافية ، تكريس مزيد من الاهتمام للشاغل الذي يعتبر توأما لنزع السلاح والامن وهو التنمية . وقد تكلم السيد رونالد ليمان الثاني باسم الولايات المتحدة في اللجنة الاولى منذ أسبوع فقال :

"ولقد بدأ المجتمع الدولي يدرك أنه لابد من اتساع نطاق المفاهيم الامنية بحيث لا يقتصر على عدد الاسلحة الموجودة في الترسانات الوطنية وذلك إن أريد إكسابها معنى حقيقيا . ويجب أن تشمل الرفاه الاقتصادي ونوعية الحياة بوجه عام وحقوق الإنسان وحرياته ." (A/C.1/46/PV.4 ، ص ٤)

وفي بداية هذا الاسبوع قال السيد فلاديمير بتروفسكي النائب الاول لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي :

"إن نزع السلاح اليوم لا ينظر اليه المجتمع العالمي من الناحية العسكرية والفنية فحسب ، ولكن أيضا باعتباره مفهوما أكثر تعقيدا يشمل

عناصر عسكرية وسياسية جنبا الى جنب مع مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية" (A/C.1/46/PV.12 ، ص ٣٦) .

ونحن نتفق اتفاقا تاما مع بيانيهما . فعندما تاخذ هذه المفاهيم شكل السياسة المعتمدة فإنها تعيد تشكيل الاحداث العالمية .

وتتسم هذه التطورات بقوة دفع ينبغي أن تفتنمها كما لو كنا نفتنم فرصة قدوم موجة عالية لتصل بنا الى شاطئ السلام والاستقرار والتنمية . ولكن يبقى السؤال قائما وهو هل لدينا الارادة السياسية على متابعة هذه الاحداث الايجابية والوصول بها الى نتيجتها المنطقية بحيث تتحقق دعوة ميثاق الاطلسي الى أن :

"يعيش الناس جميعا في كل مكان متحررين من الخوف والحاجة" (ميثاق الاطلسي ، ١٩٤١ ، المبدأ السادس)

التحرر من الخوف والحاجة : هذا هو هدفنا النهائي . ولكننا نتساءل ، نحن المعدمين ، وبالتالي الاكثر حاجة والاكثر إحساسا بعدم الاستقرار : الى أي حد اقتربنا من تحقيق ذلك الهدف ؟ إذا حكمنا بناء على ما تراه الوفود الاخرى ، فإن الإجابة ستكون فيما يبدو : لم نقترب منه كثيرا في الحقيقة . فقد أشار زميلي ممثل اندونيسيا الى :

"إننا لم نحرز إلا تقدما ضئيلا وهامشيا في مجال الحد من الاسلحة ."

(A/C.1/46/PV.6 ، ص ٢٧)

ولذلك ، فبينما يشجعنا أن نلاحظ أن حُجب انعدام الثقة تُرفع تماما بعض المناطق ، وأن جدران الايديولوجيات التي تؤدي الى الانقسام تتهاوى ، وأن هناك تحولات تقدمية تحدث في السياسة ، يثبط عزيمتنا إدراكنا بأن هناك الكثير مما لا يزال يتعين إنجازه . غير أن وفدي يود أن يؤكد لزملائه أننا ملتزمون بأداء نصيبنا في هذا الجهد .

ونشعر بالتشجيع لتقدم المفاوضات بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح ونود أن نضم صوتنا الى المطالبين بالانتهاء من الاتفاقية بنجاح دون تأخير بحلول عام ١٩٩٣ .

وكدولة طرف في بروتوكول عام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ماشابهها وللوسائل البكتريولوجية ، فقد أكدنا تأكيدا قاطعا بأن الفلبين لا تصنع أو تخزن هذه الاسلحة ولا تنوي أن تصنعها أو تخزنها .

وبينما نشعر بالارتياح لتجدد الزخم بالنسبة لقضايا تتعلق بالانضمام العالمي الى الاتفاقية المقترحة - وخاصة وضع جدول زمني صارم لتدمير المخزونات - إلا أننا ككثير من البلدان النامية نشعر بالقلق لأن موضوع التحقق من عدم انتاج هذه الاسلحة قد يلقي أعباء غير ضرورية على صناعاتنا الكيميائية المدنية . وهناك اعتبار آخر أيضا يتعلق بنفقات التحقق .

ونود أن نؤكد من جديد أن أي إجراء للتحقق ينبغي أن تتوافر له أقصى وأوسع درجة ممكنة من المقبولية من أجل الحفاظ على الثقة اللازمة التي يقصد منه إيجادها .

وفي نفس السياق ، نشعر بالتشجيع للنتائج الناجحة التي أحرزها المؤتمر الاستعراضي الثالث لإتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد في الشهر الماضي .

إن الهدف الذي سعى اليه المؤتمر الاستعراضي الثالث وهو تعزيز الحظر الذي تفرضه الإتفاقية على استحداث واستعمال الاسلحة البيولوجية يتفق مع التأكيد الذي قدمته الفلبين كدولة طرف في الاتفاقية ، بأنها لا تنتج عوامل بكتريولوجية لأي غرض من الأغراض خلاف الاستخدامات السلمية ، وبأن منا تنتجه من كميات محدودة للغاية مخصص للأبحاث الطبية وللاستخدام في المختبرات للأغراض السلمية .

ومما لاشك فيه أن التحسينات التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الثالث مثل تلك المتعلقة بتدابير بناء الثقة وبمسألة التحقق ، سوف تفيد كثيرا في تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأطراف من أجل تأمين الالتزام بالاتفاقية على المستوى الوطني . إلا أن الموارد المترتبة على تنفيذ هذه التحسينات ، وإن تكن متواضعة ، تستحق منا دراسة دقيقة .

ونلاحظ مع الارتياح أن عملية تحقيق العالمية لمعاهدة عدم الانتشار تكتسب قوة دفع بانضمام عدد من الدول اليها في الآونة الاخيرة . ومما له دلالة بالغة ، إعلان كل من الصين وفرنسا عزمهما على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار مما يعطي هذا النظام الهام قوة معنوية اكبر بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن . ونحن نرى أن الجهود المتعددة الاطراف الرامية الى بناء الثقة فيما يتعلق بعدم الانتشار الافقي للاسلحة النووية ينبغي أن يكون محورها النظام الدولي لضمانات المعاهدة .

وثمة درس يمكن أن نخرج به من حرب الخليج ، مؤداه أن الحاجة تقتضي تعزيز فعالية ما تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أنشطة في مجال الضمانات وفاء بولايتها المتمثلة في رصد أغراض استخدام الدول للطاقة النووية ، والتحقق منها .

وبوصفنا من الدول الأطراف في المعاهدة ، يؤيد وفدي تلك الجهود . بيد أننا نرى في الوقت نفسه ، انه لا ينبغي بأي شكل من الاشكال تعزيزها على حساب أنشطة الوكالة الرامية الى تشجيع استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . فالضمانات والانشطة التشجيعية تشكل المهام الرئيسية المنوطة بالوكالة ، ومن ثم لابد من تحقيق نزع من التوازن فيما بينها والحفاظ على ذلك التوازن .

وفيما يتعلق بالتجارب النووية ، ترى الفلبين في إبرام معاهدة شاملة تحظر جميع التجارب أمرا ذا أهمية حيوية لإقرار نظام عدم الانتشار ببعديه الرأسي والافقي . وإننا لنشعر ، شأننا في ذلك شأن معظم الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، بقلق شديد إزاء إمكانية أن يسفر استمرار التجارب عن نشوء جيل جديد من الاسلحة النووية يتخطى الحدود المسموح بها بموجب الاتفاقات القائمة . وفي رأينا أن ما تسوقه بعض الدول النووية من حجج لمواصلة التجارب ، مثل "إمكانية التعويل" و "التحديث" و "السلامة" ، يتناقض مع التسابق الذي لم تشهد له مثيلا من قبل بين الدولتين العظميين على نزع السلاح النووي . وإننا إذ نضم صوتنا الى النداء الذي وجهه زميلانا ممثلا استراليا ونيوزيلندا في الاسبوع الماضي ، نحث أيضا جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على إعادة النظر فيما يترتب على برامجها المتعلقة بالتجارب من تكاليف سياسية وعسكرية وبيئية . وفي هذا السياق ، نشني على المبادرة التي أقدم عليها الرئيس السوفياتي غورباتشوف في مستهل الشهر الحالي ، وذلك بإعلانه وقف التجارب النووية لمدة عام واحد .

ولقد اشتركت الفلبين ، خلال مؤتمر تعديل معاهدة حظر التجارب الجزئي الذي عقد في كانون الثاني/يناير ، في تقديم مشروع المقرر ، الذي يدعو ، بصيغته المعدلة فيما بعد ، رئيس المؤتمر علي العطاس وزير الطاقة الاندونيسي ، الى إجراء مشاورات

بشان موضوع التحقق والجزاءات في حالة عدم الامتثال ، وكذلك بشان استئناف المؤتمر في موعد مناسب . ونحن نؤكد مجددا اننا سنواصل العمل عن كثب مع رئيس المؤتمر حتى يفي بالولاية المسندة اليه .

اما عن عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي ، فتجدر الإشارة الى أن بلدان عدم الانحياز ترى أنه ينبغي النظر في هذه المسالة مقترنة بجملة أمور من ضمنها الحاجة الى تخفيف حدة التوترات الدولية وتدعيم الثقة . وفي هذا السياق ، نرحب بالدراسة التي جاءت في حينها والتي أعدها للامم المتحدة فريق الخبراء الحكوميين المعني بسبل ووسائل تعزيز الوضوح في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . واننا لنقر من حيث المبدأ إحدى توصياته المحددة وهي التوصية التي تدعو الى إنشاء سجل للاسلحة عالمي وغير تمييزي يخضع لإشراف الامم المتحدة . وفي رأينا أن ذلك السجل يعد أول خطوة مناسبة في عملية بناء الثقة فيما يتعلق بالامور العسكرية .

بيد اننا نؤيد الرأي الذي ابداه العديد من البلدان النامية وغير المنحازة والقائل بوجوب توسيع نطاق السجل المذكور في مراحل لاحقة . أما المسائل المتعلقة بانتاج وتخزين الاسلحة محليا ، وكذا القضايا ذات الصلة بنقل التكنولوجيا الحساسة ونقل أسلحة الدمار الشامل ومكوناتها ، فيتعين تناولها بجدية لزيادة تعزيز الثقة . ذلك أن المجتمع الدولي لن يرتاح الى الفكرة الداعية الى تحقيق الامن عند أدنى مستويات التسلح ، الا متى عولجت تلك الشواغل بصدق .

ولقد سلطت الدراسة المشار اليها الضوء أيضا على مشكلة الاتجار غير المشروع بالاسلحة ، وهي مسالة يرى العديد من بلدان عدم الانحياز ، ومن بينها بلدي ، أنها تضر بامن الدول الداخلي . ونحن نصادق على المقترحات المختلفة الداعية الى تدعيم قدرات إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني . ونعتقد ، في الوقت نفسه ، انه ينبغي بالامم المتحدة النهوض بدور رئيسي في تعزيز التعاون في هذا الميدان على كل من المستوى الوطني والاقليمي والدولي .

لقد أعرب عدد من الوفود ، في الآونة الاخيرة ، عن الرغبة في زيادة ترشيد أعمال اللجنة الاولى . ولقد ساند وفدي تلك الجهود الرامية الى الترشيد والى تحقيق قدر أكبر من توافق الآراء في اللجنة . والواقع أن نتائج الدورات السابقة تنم عن انخفاض في عدد القرارات - يواكبه ارتفاع في معدل اتخاذها بتوافق الآراء . بل ان العديد من مقدمي مشاريع القرارات المتصلة بعضها ببعض يسعون الآن إلى دمج نصوصها بحيث يقدمون نصوصا جامعة شاملة . ولئن كنا سعداء بهذه التطورات ، ففي اعتقادنا أن هناك حاجة في اللجنة الى إقرار جدول أعمال يقوم على متطلبات الحالة العالمية الجديدة بدلا من استناده إلى قائمة تضم مزيجا من الموضوعات التقليدية والجديدة .

وختاما أود أن أعرب عن غبطة وفدي لملاحظة ما يعم هذه الدورة من مشاعر الابتهاج بل والتفاؤل إزاء العديد من التطورات الايجابية . ولكني أود أيضا أن أشير الى استمرار الكثير من المخاوف وحالات انعدام الامن التي تبدو أشد إلحاحا على ضوء ما بدأنا نشهده حاليا من تحول المواجهة بين الشرق والغرب الى صراعات ثقافية ودينية وإثنية أعمق جذورا تشيع الاضطراب في بعض المناطق . فحتى ونحن نسعى بخطى حثيثة ونعمل بهمة ونشاط على تشكيل الاليات التي تكفل الشفافية ، يتعين علينا مضاعفة الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف ، الرسمية منها وغير الرسمية ، لتدعيم الثقة المتبادلة فيما بين الدول والمناطق . ذلك أن الشفافية وحدها لن تكفي . بل يجب أن تدعمها تدابير بناء الثقة . وتدابير بناء الثقة لابد ان تسفر عن اتفاقيات ونظم فعالة تتولد عن التعاون وتوافق الآراء .

السيد امبيي - ليغابو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري ، سيدي الرئيس ، أن أتوجه اليكم بتهانئ وفد كينيا الحارة على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . وانني إذ أهنئكم وسائر أعضاء المكتب ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطمئنكم الى كامل تعاون ودعم وفد كينيا .

تجتمع اللجنة الاولى في مرحلة حاسمة من تاريخ البشرية ومن ثم ، يجدر بنا أن نتفكر في التغيرات العالمية الجذرية التي طرأت مؤخرا ونعيد تقييمها على نحو جماعي . فتلك التطورات التاريخية تحملنا على أن ندرك ، حسب قول الامين العام ، أن :

"هناك حاجة الى تبديد ضباب اللاواقعية الذي يخيم على مناقشات الحد من مستوى الاسلحة وتخفيضها" (A/46/11 ص ١٥)

ومن هذا المنطلق ، ترحب كينيا بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية في موسكو في تموز/يوليه الماضي وبالتصريحات المشجعة التي أدلى بها مؤخرا الرئيسان بوش وغورباتشوف والتي أعلنا فيها عن تخفيضات جوهرية في ترسانتيهما النوويتين . وإذ يأتي هذا التطور إثر تغيرات متزايدة في بقاع اقليمية حساسة ، فهو يشكل إسهاما تاريخيا في الجهود الدولية الرامية الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل وإقامة عالم أكثر سلما وأمنا . وأملنا أن يستمر ذلك التطور المشجع ، وأن يفضي الى مزيد من التقدم الملموس في الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح النووي وإبرام معاهدة حظر التجارب الشامل .

ان التقارب بين الشرق والغرب في الوقت الراهن يؤكد هشاشة وعقم النظم الامنية القائمة على العوامل العسكرية وحدها . وهو يكشف عن إسهام الاسلحة الى حد كبير في خلق المشاكل الامنية العالمية وإدامتها . كما أنه يوضح ان استحواذ هاجس الامن العسكري على الفكر يفضي الى إدامة سباق التسلح ، ويحرّف الاولويات ، ويعوّق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، ويشكل قيدا على الحوار السياسي ويضر بمؤسسات الدولة على المدى الطويل ويزيد دونما داع من تفاقم الشعور بانعدام الامن فيما بين الدول .

إن السلم لا يعني مجرد غياب الحرب ، وإنما يعني أساسا الغياب الكامل لأي تهديد بالحرب . وتؤمن كينيا إيمانا راسخا بأن الأمن القائم على نظرية "الردع" التي عفا عليها الزمن لا يمكن أن يضمن السلم العالمي . وتتاح للعالم الآن الفرصة لكي ينفذ تنفيذا كاملا نظام الأمن المجسد في ميثاق الأمم المتحدة ، والقائم على دعائم قانونية وسياسية ، مثل عدم استعمال القوة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والعمل الجماعي لصون السلم والأمن الدوليين .

وقد دللت حرب الخليج الأخيرة على أنه بوجود أسلحة ذات طبيعة تدميرية مكدسة لدى الدول الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم فإنه لا يمكن تجزئة الأمن أو النظر اليه في السياق الأوروبي الاقليمي وحده ، بل يجب أن يعالج عن طريق نهج متعدد الأطراف بمعنى الكلمة .

وفي حين أنه أصبح من المألوف الحديث عن نظام عالمي جديد ، إلا أن مثل هذا النظام لا يمكن إقامته من جانب حفنة من البلدان التي نصبت نفسها لهذا الغرض ، أو من جانب دولة واحدة عظمى مهما بلغت قوتها . وإذا ما أريد البدء في إقامة ذلك النظام العالمي الجديد فمن الأمور الحتمية لمثل هذه المبادرة - إذا كانت صادقة حقا - أن تعبر ليس فقط عن مصالح العلاقات بين الشرق والغرب ، بل أيضا عن مصالح وتطلعات بلدان العالم الثالث التي تشكل الأغلبية في مجتمع الأمم . ولا يمكن إحلال السلم وإقامة نظام عالمي جديد وضمانهما إلا من خلال برنامج عالمي متضافر يوجه صوب تخفيف الحالة المتردية للبشر ، ومعالجة الأزمات السياسية والاجتماعية في البلدان النامية ، وإلغاء ديون البلدان الفقيرة .

وفيما يتعلق بالقضية التي تشغل بال المجتمع الدولي في الوقت الحالي نجد أن عمليات نقل الأسلحة قد لعبت دورا رئيسيا في إذكاء حدة التوترات ، وتسببت في زعزعة الاستقرار في مناطق حساسة كثيرة في العالم ، وخصوصا في افريقيا . وإدراكا لهذه الحقيقة ، ترحب كينيا بالدراسة الي صدرت عن الأمم المتحدة بشأن تعزيز الشفافية في التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ، إلا أن من رأي كينيا أن مسألة عمليات نقل

الاسلحة تلك ، وما إذا كان سينشأ سجل لها ، لابد من أن تعالج معالجة شاملة بحيث تشمل كل جوانبها وخصوصا الانتاج المحلي لاغراض الدفاع ، وتكديس الاسلحة ، ونظم إيمالها .

وقد سعدت كينيا للنتيجة التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة البيولوجية والتكسينية الذي اختتم أعماله مؤخرا . إن إعادة التأكيد في الإعلان الختامي على ضرورة قيام الدول الاطراف ، وخصوصا البلدان المتقدمة النمو ، باتخاذ تدابير إيجابية لتعزيز نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بما في ذلك برامج التدريب في مجال استخدام العلوم الإحيائية والهندسة الوراثية للاغراض السلمية . هذا التأكيد المجدد قد قطع شوطا طويلا صوب تهيئة الثقة والاطمئنان بشكل متبادل في مجال الامتثال والتحقق .

إن كينيا بلد نام يقع في منطقة تسودها الاضطرابات والحروب الاهلية التي يتعذر إيجاد حل لها ، وليس لكينيا أي خطط عسكرية كبيرة ، أو أية مصالح سياسية وجغرافية تتجاوز الدفاع عن سلامتها الاقليمية . وكما قال وزير خارجيتنا السيد نيدولا أياه : "الى الذين يزعمون أنهم يحتكرون الحقيقة ومعرفة ما هو خير لبقية بني البشر وما هو الذي يشكل الحكم الصالح" ، فإننا نسجل مرة أخرى أن مصلحة كينيا الاساسية تتمثل في تعزيز رفاهية شعبها ، وإقامة مجتمع ينعم بالرخاء والاستقرار ، ولا يخضع لاي تخويف سياسي ، أو يقبل أي وصفات سياسية أو ديمقراطية من الخارج .

ومع ذلك ، فإن كينيا كما هو معروف تماما تشكل جزءا من العالم المترابط شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الاخرى ، ومن ثم ، لابد من اتخاذ تدابير محددة لتعزيز الثقة والاطمئنان فيما بين الدول حتى يمكنها أن تنزع سلاحها وتعزز سلمها . ومن المسائل ذات الاولوية في سياسة كينيا الخارجية تنفيذ تدابير بناء الثقة والحفاظ على علاقات طيبة مع كل بلدان العالم باعتبار ذلك عاملا حيويا لإزالة حواجز الريبة والشك . ويمكن لتدابير بناء الثقة ان ترسخ الاطمئنان والاستقرار في مناطق التوتر ، مثل منطقة القرن الافريقي .

ويعني مفهوم بناء الثقة إيجاد إطمئنان متبادل وتهيئة ظروف مؤاتية لتعزيز نزع السلاح وإحلال السلم والأمن على نطاق عالمي . وبالتالي فإن تعزيز تدابير بناء الثقة وتنفيذها على الصعيد دون الاقليمي يشكل جزءا لا يتجزأ من جهدنا لنزع السلاح على نطاق عالمي .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بإدارة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والتي قامت ، مسترشدة بالقيادة الحكيمة والقديرة لمديرها السيد ياسوشي أكاشي ، بعمل قيم للغاية في نوعية الشعوب بضرورة الاهتمام بتدابير بناء الثقة ، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وندوات على الصعيد الاقليمي . وقد قطعت الحلقات الدراسية ، ولاسيما الحلقتان اللتان نظمتا في أروشا وياوندي ، شوطا طويلا في استرعاء الانتباه الى أهمية تعزيز تدابير بناء الثقة في تلك المناطق .

وتأمل كينيا في أن يتم تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل مماثلة في المستقبل في بعض المناطق الاخرى من افريقيا . ومن هذا المنطلق تتعهد كينيا بتقديم كامل دعمها وتعاونها لإنجاح هذه المساعي النبيلة .

وتؤيد كينيا بقوة فكرة إنشاء مناطق سلم في شتى بقاع العالم . ومازال التزامنا فيما يتعلق بإعلان عام ١٩٦٤ الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية ثابتا دون تغيير . وبصدور تقرير الخبراء الذين اجتمعوا في أمانة منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا بأثيوبيا في شهر أيار/مايو ١٩٩١ ثم اعتماد التقرير في اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في تلك المنظمة ، المعقود في أبوجا بنيجيريا في شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ ، اقتربنا كثيرا من إبرام هذه المعاهدة المنشودة لجعل قارتنا العزيزة قارة خالية تماما من الاسلحة النووية .

ومن دواعي السعادة البالغة لكينيا الاختتام الناجح لأعمال اللجنة المخصصة المعنية بجعل المحيط الهندي منطقة سلم . وبما أن إقامة مناطق سلم في شتى بقاع العالم يعد عاملا أساسيا في العملية الأوسع نطاقا أي عملية نزع السلاح العام والكامل ، وإذ تلاحظ كينيا الاتجاه الحالي القائم على وجود قطب واحد في السياسة العالمية ، فإنها تأمل بإخلاص في أن يؤيد المجتمع الدولي كله هذه المرة دون تحفظ عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في كولومبو ، سري لانكا ، في عام ١٩٩٣ .

وأخيرا ، تشكل عملية صون السلم والامن الدوليين العمود الفقري والركيزة الاساسية لميثاق الامم المتحدة . وبغية حل المشاكل العالمية ، يتعين أن تعمل الدول سويا وعلى قدم المساواة . فما من دولة تستطيع أن تضمن الامن العالمي بمفردها ، أو أن تحدد وحدها مسار الاحداث السياسية على الصعيد العالمي . ولن يحقق السعي لإحلال السلم والامن في حد ذاته شيئا يذكر ما لم يتضمن تصورات وتطلعات بلدان الجنوب الفقيرة ومشاكل المديونية التي تواجهها .

لذلك ، يرتبط تحقيق السلم والامن العالميين ارتباطا أصيلا بحل مشاكل الفقر المدقع والمديونية التي ينوء بها كاهل البلدان النامية .

السيد عمار (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، باسم أعضاء اتحاد المغرب العربي - تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا - أود أن أنقل اليكم تهاني وفودنا الصادقة على توليكم رئاسة اللجنة الاولى . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين . إننا واثقون من أن اللجنة الاولى بقيادتكم ستتمكن من النهوض بمهامها بكفاءة ونجاح . ووفود بلدان اتحاد المغرب العربي تود أن تؤكد لكم على دعمها وتعاونها لكم في تادية مهامكم .

كان عام ١٩٩١ حافلا بالآمال الكبار التي تراود المجتمع الدولي . وقد اتسم بتزامن فريد من نوعه بين الآمال والمخاطر . إن الآمال كبيرة لكن المخاطر غير متصورة تماما . واختفاء القطبية الثنائية المتصلة بالحرب الباردة أزالت بالفعل العامل الذي جمد العلاقات الدولية على مدى أربعين عاما . إلا أن المسرح الدولي لا تزال تغطيه مناطق ظل عديدة ، مليئة بمشاكل محتملة وصراعات آخذة في الظهور .

لعدة سنوات ألقت الحرب الباردة بظلالها على جميع الجهود الرامية الى تقييد التسلح وتشجيع نزع السلاح . وينبغي للآفاق الآخذة في التفتح الآن أن تمكننا من الربط ربطا وثيقا بين مبادراتنا الجماعية في هذا المجال والانشطة الرامية الى استعادة السلم وحل الصراعات .

في هذا السياق ، هناك حاجة أشد من أي وقت مضى الى ضمان أن تحكم المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة النظام العالمي الذي بدأ يتبلور مؤخرا . ومهمتنا تتمثل في إيجاد إطار عالمي جديد للأمن يستند الى القانون الدولي . وفي هذا الصدد ، لا يمكننا إلا أن نشاطر السيد أكاشي ، وكيل الامين العام ، الرأي الذي أعرب عنه ومؤداه أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد مفهوما للأمن متعدد الابعاد . والترابط الاساسي بين الديمقراطية والتنمية ونزع السلاح واضح كل الوضوح . وواضح أيضا بنفس القدر أن عمليات الحد من الاسلحة ونزع السلاح عناصر أساسية في العملية الشاملة ، عملية إقامة السلم والأمن العالميين والحفاظ عليهما .

في هذا الصدد ، نرحب بارتياح كبير بالمبادرات الهامة التي أعلنها الرئيس بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والتي تستهدف إجراء تخفيضات كمية ونوعية في وزع الاسلحة النووية في شتى أنحاء العالم ، تدعيما للاستقرار واستفادة من التغيرات البعيدة المدى في الاتحاد السوفياتي ، ونرحب بارتياح أيضا برد الرئيس غورباتشوف ، المماثل في الاهمية ، في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر . كما نرحب بتوقيع معاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوروبا وبالاتفاق الذي جرى التوصل اليه في فيينا في عام ١٩٩٠ بشأن بناء الثقة والامن ، وبالبيان المشترك الصادر عن بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ومعاهدة وارسو الذي وضع نهاية أبدية للحرب الباردة .

إلا أنه لا يمكننا إلا أن نعرب عن أسفنا لعدم إحراز تقدم جوهري على الصعيد المتعدد الاطراف ، لا سيما في ميدان تحديد الاسلحة النووية وحظر التجارب ، كما أن مفاوضات مؤتمر نزع السلاح لم تحقق هذا العام سوى نتائج هزيلة . وقد آن الاوان لنستفيد من التطور المؤاتي في العلاقات الدولية .

في مجال الاسلحة التقليدية والقوات التقليدية ، يمكن النظر الى معاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوروبا على أنها أكثر تعقيدا من أي اتفاق اقليمي لنزع الاسلحة جرى التفاوض بشأنه . فلاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، جرى التخلي عن اصطلاح "الاحلاف العسكرية" ، الذي غالبا ما استخدم في أوروبا المقسمة . كما أن تخفيض القوات الذي تفاوضت بشأنه ٢١ دولة سيعزز الى حد كبير الاستقرار في أوروبا ويقضي على القدرة على شن هجمات مفاجئة والقيام بعمليات هجومية على نطاق واسع . وينبغي تنفيذ الاتفاقية في أسرع وقت ممكن . فضلا عن ذلك ، فإن التخفيض الهائل في النفقات العسكرية الوطنية يسير جنبا الى جنب مع ظهور ديمقراطيات جديدة في أوروبا الوسطى والشرقية . وهكذا ، يمكن للموارد المفرج عنها ، نتيجة لاعتماد تدابير نزع السلاح ، أن تخدم أهداف التنمية .

حتى الآن ، أثبتت معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أنها آلية فعالة لمنع الانتشار النووي ، وبالتالي أسهمت اسهاما هاما في ضمان السلم والامن الدوليين .

وتوقيع جنوب افريقيا على اتفاق بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار في تموز/يوليه الماضي يشكل خطوة صوب تخفيف التهديد الذي يمثله البرنامج النووي لهذا البلد . ويشجعنا أيضا بيانا الصين وفرنسا بإعلانهما العزم على التقيد بمعاهدة عدم الانتشار . وهذه دلالة على أن المعاهدة يجري تدعيمها وتتحرك في اتجاه العالمية . ولاحظنا أيضا بارتياح بيان الاتحاد السوفياتي بوقف التجارب النووية لمدة عام واحد .

إن تمديد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لا ينبغي أن يكون مسألة شكلية . بل يجب ، في رأينا ، أن يكون ثمرة التزام متجدد باتخاذ تدابير محددة فعالة لوضع نهاية لانتشار الاسلحة النووية أفقيا وعموديا . وينبغي تدعيم نظام عدم الانتشار النووي . وينبغي للدول غير الحائزة للاسلحة النووية أن تحصل على ضمانات تحميها من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، من خلال صك قانوني على الصعيد الدولي ، الى أن يحين الوقت الذي تزال فيه الاسلحة النووية إزالة تامة . إلا أن التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي أن يحسن لتمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا اللازمة للترويج لاستخدام الطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها .

إن إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية عنصر آخر لتدعيم نظام عدم الانتشار النووي . وإنشاء هذه المناطق يساعد على تعزيز السلم والامن والاستقرار من خلال تقليص المنطقة الجغرافية التي يمكن نشر الاسلحة النووية فيها . وكما أنها تدبير من تدابير نزع السلاح يمكن من خلاله للدول غير الحائزة للاسلحة النووية أن تبين على نحو محدد أنها تكرس نفسها لإزالة الاسلحة من هذا النوع إزالة تامة .

وإذ ندعم اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، لا يمكننا إلا أن نعرب عن الاسف لان اسرائيل ترفض التوقيع على معاهدة عدم الانتشار وترفض أن تخضع منشآتها النووية الى لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فالرفض الاسرائيلي يزيد من الاختلال العسكري في هذه المنطقة التي تحيق بها بالفعل المشاكل السياسية بصورة خاصة . ولا نزال نشعر بالهلع إزاء تكديس أسلحة الدمار الشامل في

الشرق الاوسط ، ولا يسعنا إلا أن نوجه نداء عاجلا الى المجتمع الدولي لايجاد حل سريع لهذه المشكلة ، ليتسنى تحويل المنطقة الى منطقة خالية من الاسلحة النووية .

إن خطر امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي مشكلة اخرى تقلق المجتمع الدولي . ونحن نعلق أهمية قصوى على أعمال مؤتمر نزع السلاح لمعالجة هذه المشكلة ونؤيد فكرة زيادة التعاون الدولي للتغلب عليها .

للمرة الاولى تجد الجمعية العامة أمامها النص الكامل للهيكل التمهيدي لاتفاقية متعددة الاطراف للحظر الكامل والفعال للاسلحة الكيميائية ، وهدف المؤتمر هو الوصول الى اتفاق بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٩٢ .

لقد تحقق توافق آراء بشأن نطاق الحظر . وينطبق هذا بصفة خاصة على تطوير وإنتاج وحيازة وتخزين وامتلاك الاسلحة الكيميائية بالإضافة الى نقل واستخدام هذه الاسلحة . وتم التوصل أيضا الى اتفاق بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية ، بالإضافة الى المساعدة والحماية والجزاءات .

ومن المستصوب أن يكون نظام التحقق من الاتفاقية المقبلة بشأن الاسلحة الكيميائية ، نظاما فعالا وغير تمييزي ومقبولا على المستوى العالمي .

إن الشفافية في نقل الاسلحة شرط لا غنى عنه للحد من سباق التسلح المتهور الذي يهدد الامن الدولي . ومن ثم نعتقد إذا ما أقيم نظام للرقابة الدقيقة تحت إشراف الامم المتحدة ، لتحقيق هذا الهدف ، فيجب أن يكون عالميا غير تمييزي ، ويجب أن يشمل انتاج وتصدير جميع أنواع الاسلحة وتكنولوجياتها .

إن أحد جوانب هذه المشكلة التي تثير قلقا خاصا هو النقل غير المشروع للاسلحة . ونرى أن الطبيعة السرية لهذه التجارة تشكل خطرا بالغا على النظام الداخلي للدول ومن ثم على الامن الإقليمي والدولي وتتطلب اليقظة وممارسة السيطرة المناسبة من جانب المجتمع الدولي .

لست في حاجة لأن أؤكد الصلات العديدة بين مشكلتي نزع السلاح والتنمية . إن الضغوط السكانية والصراعات حول الموارد الطبيعية ، والإنتاجية الزراعية الصغيرة ، ونزوح اللاجئين ، والتلوث البيئي ، وعدم توفر الحقوق الاساسية كالصحة والتعليم ، والحد الادنى من الدخل ، كلها عناصر تهدد الامن ، شانها في ذلك شأن الاسلحة والقوة العسكرية . بل إنها تتصل بعضها ببعض في أحيان كثيرة .

في التسعينات كانت هناك ثلاثة شواغل أساسية : وقف سباق التسلح وحماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية . إن تخفيض النفقات العسكرية واستخدام الموارد

التي تتوفر نتيجة لذلك لمعالجة التهديدات غير العسكرية للامن ، هما الخطوتان الاوليان على الطريق الطويل صوب تحقيق هذه الاهداف المنشودة .

يجب ألا يكون الامن ميزة للاقوى وإنما ضمانا لكل الشعوب في أن تتمكن من العيش في سلم وأمن . وبغية تعزيز السلم والامن والتعاون الإقليمي على وجه التحديد قررت بلدان المغرب العربي إنشاء اتحاد المغرب العربي الذي وضعت اسسه القانونية وهيكله التنفيذي في معاهدة مراكش لعام ١٩٨٩ . واعربت بلدان الإتحاد عن التزامها بمبادئ العالمية وبأن الامن في منطقة البحر المتوسط غير قابل للتجزئة واتفقت على أن تكون اعمالها في إطار تعزيز السلم والتعاون في جميع انحاء المنطقة . إن مسألة الامن في منطقة البحر المتوسط يجب أن ينظر اليها من اوسع منظور للسلم الدولي وعلى أنها تتصل اتصالا وثيقا بامن المنطقة كلها وأن بلدان البحر الابيض المتوسط يجب أن تستفيد من التطورات المرضية في ميدان الامن والتعاون في أوروبا . وما فتئت بلدان اتحاد المغرب العربي مقتنعة بأن المزايا التي تعود على كل بلد وعلى المنطقة دون الإقليمية لغربي البحر الابيض المتوسط ، مثل الإستقلال السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، يمكن أن تسهم في جعل منطقة البحر الابيض المتوسط منطقة سلم وتعاون .

إن عملية التكامل التي تجري في الإتحاد يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التوتر وتعزيز علاقات حسن الجوار وتوسيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . والواقع إن المغرب يفي بالشروط اللازمة للتكامل في وئام . وبهذا تظهر بلدان المغرب بوضوح وحدتها الرائعة من الناحية الجغرافية والثقافية والتاريخية .

ينبغي تعزيز الحوار والتعاون بين البلدان التي تقع على الشاطئين الغربيين للبحر الابيض المتوسط لانهما يمثلان العنصر المركزي للتكامل الذي يجب أن يؤدي وظيفته هناك ، والعامل الرئيسي لتحقيق مستقبل سلمي ومتوازن في منطقة البحر الابيض المتوسط التي لا يمكن فيها اليوم ممارسة الزعامة ولا الهيمنة بصورة موضوعية .

مازلنا مقتنعين بالاهمية القصوى لمؤتمر نزع السلاح ، فهو الجهاز التفاوضي الوحيد بمنظومة الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح المتعدد الاطراف . ونعتقد أن

المبادرات المتعلقة بنزع السلاح سواء التي تتعلق بالأسلحة التقليدية أو الأسلحة النووية لا يمكن أن تكون مقصورة على دولتين فقط ، فمشاركة المجتمع الدولي بأسره لا غنى عنها .

وفي هذا السياق يبقى دور الأمم المتحدة في غاية الأهمية ، ونثق في أنه وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه ينبغي لمنظمتنا أن تواصل الاضطلاع بدورها الأساسي في ميدان نزع السلاح .

وبالتالي يجب على الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية أن تستمر في ممارسة عملها التداولي . ويجب على اللجنة الأولى بصفة خاصة أن تواصل الاضطلاع بدورها باعتبارها اللجنة الرئيسية التي تتناول المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي .

وبهذه الروح نعتزم ، كما كان الحال في الماضي أن نشارك مشاركة كاملة ونشطة في عمل اللجنة الأولى خدمة لقضايا السلم والأمن والتعاون الدولي .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠